

Distr.: General
20 July 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل
حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة
لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان
والحرريات الأساسية

حقوق الإنسان والتنوع الثقافي

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم إلى الجمعية العامة عملاً بقرارها ١٧٤/٦٤، والذي طلبت في الفقرة ١٨ منه إلى الأمين العام أن يعد تقريراً عن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، آخذاً في الحسبان آراء الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة المختصة، والمنظمات غير الحكومية، لتقديمه إلى الجمعية في دورتها السادسة والستين.

وفي ضوء ذلك الطلب، دعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدول، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم تعليقات كتابية تتعلق بالاعتراف بالتنوع الثقافي وأهميته فيما بين جميع الشعوب والأمم في العالم. ويقدم التقرير موجزاً للردود الواردة. وتركز التعليقات الواردة من الحكومات على التدابير التي اتخذت داخل الدولة لتعزيز التنوع الثقافي وحمايته وكفالة الوصول إلى التراث الثقافي.

* A/66/150.



أولاً - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ١٨ من قرارها ١٧٤/٦٤ أن يعد تقريراً عن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، مع مراعاة آراء الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. واستجابة لطلب المعلومات المرسل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١، ورد ١٦ رداً من الدول الأعضاء وورد واحد من منظمة غير حكومية، وورد تقريرين من مدغشقر واليونيسكو في وقت متأخر بحيث لم يكن في الإمكان إدراجهما في التقرير. ويرد موجز للردود أدناه.

ثانياً - موجز المعلومات الواردة من الحكومات

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تعرف أذربيجان نفسها في تقريرها بوصفها بلداً متعدد القوميات ومتعدد الأديان. وتحدد سياستها الوطنية استناداً إلى مبادئ التسامح وتعايش مختلف القوميات، والجماعات العرقية، والأقليات الدينية.

وتشير أذربيجان إلى مختلف المبادرات لتعزيز التعددية الدينية، بما في ذلك إعادة افتتاح معبد يهودي، وكنيسة لوثريّة، وافتتاح مدرسة يهودية في باكو، وتنظيم حلقات دراسية بشأن التنوع الديني والثقافي بواسطة لجنة حكومية معنية بالعمل مع المنظمات الدينية، ونشر صحف، ومواد إعلامية وكتب عن التسامح في المسائل الدينية. واستضافت أذربيجان مؤتمراً دولياً ناجحاً بشأن الحوار فيما بين الأديان في عام ٢٠٠٩، ومؤتمر قمة الزعماء الدينيين للعالم في عام ٢٠١٠، واجتماع مائدة مستديرة بشأن التوافق بين الطوائف في بناء مجتمع مدني في عام ٢٠١١. ونظم البرلمان الأوروبي في عام ٢٠١١ مؤتمراً بشأن "العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأذربيجان: حوار بين الثقافات"، بمشاركة أعضاء من البرلمان الأوروبي، والسلطات العامة، ووسائل الإعلام، وممثلين عن المسلمين، والمسيحيين الأرثوذكس، واليهود الأذربيجانيين، وطوائف أودي الألبانية.

وأقيمت مناسبات أخرى في إطار ما يسمى بـ "عملية باكو" بهدف النهوض بالحوار فيما بين الثقافات، والذي يجمع أفراداً من أصول مختلفة وذوي خلفيات تعليمية مختلفة من خلال مشاريع وبرامج في ميدان الحوار الثقافي والديني. وتتولى أذربيجان قيادة العملية بالتعاون مع مجلس أوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، ومؤسسة حيدر علييف، وتشمل المناسبات التي نُظمت في إطار عملية باكو: المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء الثقافة، والعواصم الأوروبية للمبادرة الثقافية، والمخمل العالمي المعني بالحوار بين الثقافات.

ويتضمن تقرير أذربيجان أيضاً وثيقة معنونة "أذربيجان - بلد التنوع الثقافي"، والتي تصف الطابع الفريد للبلد باعتبارها معبراً بين الشرق والغرب، والجنوب والشمال، وهو موقف أدى إلى توليفة فريدة ومتناغمة لتقاليد مختلف الثقافات والحضارات، وأوجد روح التسامح والاحترام لمختلف الثقافات والقوميات.

وصدّقت أذربيجان على اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في عام ٢٠٠٩. واعتمدت الحكومة خطة خاصة لتنفيذ الاتفاقية، والتي تقدم مشروعاً يسمى "التنوع الثقافي هو هويتنا الثقافية"، والذي يرمي إلى تنظيم مناسبات مختلفة بشأن موضوع التضامن الثقافي القومي في المناطق في جميع أنحاء البلد، بمشاركة الأقليات القومية والمجتمعات المحلية. وتشمل المشاريع الأخرى مشروع "عواصم الفنون الشعبية" ومهرجان الفنون للأقليات القومية "أذربيجان - وطننا الأصلي".

البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

يمثل التقرير المقدم من البوسنة والهرسك سرداً تفصيلياً للإطار الدستوري والقانوني الذي يحمي أعلى مستوى من حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً. وينص الدستور على التطبيق المباشر لصكوك حقوق الإنسان الدولية مثل الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وصدرت تشريعات متنوعة وأنشئت مؤسسات لتنفيذ وحماية الحقوق المشار إليها أعلاه. وهي تشمل اعتماد قوانين عديدة بشأن حماية حقوق الأقليات القومية، والقانون بشأن الحرية الدينية والوضع القانوني للكنائس والطوائف الدينية، وإنشاء مجلس الأقليات القومية بالجمعية البرلمانية، واعتماد خطة العمل بشأن الاحتياجات التعليمية للروما وأفراد الأقليات القومية الأخرى، واستراتيجية حل قضايا الروما، وخطة

العمل لمعالجة قضايا الروما في مجال التوظيف، والإسكان والرعاية الصحية وتعيين المنسق القومي لعقد إدماج الروما ٢٠٠٥-٢٠١٥. وصدّق البلد أيضا على اتفاقيتين دوليتين، إحداهما مع المقر البابوي والأخرى مع الكنيسة الصربية الأرثوذكسية.

وأصدرت البوسنة والهرسك أيضا قوانين بشأن المساواة بين الجنسين، والعنف المتزلي، وأنشأت مؤسسة وطنية لأمين المظالم مع إدارات محددة تختص بالحقوق القومية والدينية وغيرها للأقليات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال المحتجزين والسجناء. ويناقش البرلمان حاليا قانون حظر التمييز. وأجريت دراسة بهدف تقييم مدى تماشي التشريع الوطني مع أحكام الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتلتزم البوسنة والهرسك باعتبارها مجتمعا متعدد الديانات وبالتالي متعدد الثقافات، باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية من خلال تعزيز الديمقراطية، والحوار بين الثقافات المتعددة واحترام التنوع الإثني والثقافي والديني ومكافحة جميع أشكال التمييز والتعصب. ويعتبر الحوار بين مختلف الجماعات الإثنية الوسيلة الأولية للربط بين أوجه التنوع وتنمية التسامح في المجتمع. وتضم البوسنة والهرسك ٣ شعوب تأسيسية (البوشناق والصرب والكروات) و ١٧ أقلية قومية. وأنشئت مؤسسات مختلفة أو تم الاعتراف بها لتشجيع الحوار فيما بين الأعراق: المجلس المشترك بين الأديان للبوسنة والهرسك، وتنوع الروابط، ولجنة الروما، ومجلس الأقليات القومية. وتتضمن تدابير تعزيز الحوار فيما بين الأعراق وفيما بين الأديان برامج إذاعية وتلفزيونية عن الأقليات القومية، ومهرجانات للأفلام وتقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية ومبادرات المؤسسات المشتركة بين الأديان بشأن حقوق الإنسان والتنوع.

ويعتبر التنوع الديني جزءا من التراث الغني للبوسنة والهرسك وهويتها. ويضم البلد ٤ أديان توحيدية كبرى (المسيحية الكاثوليكية، والإسلام، واليهودية، والمسيحية الأرثوذكسية). وفي سرايفو، وهي عاصمة الدولة توجد معابد رئيسية تمثل كل دين وتبعد كل منها عن الأخرى بـ ٥٠٠ متر فقط. وبينما جرى تدمير جزء من التراث الثقافي خلال الصراع المأسوي الذي جرى في الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥، كرس البلد جهوده لحماية التراث الثقافي واستعادته. ويورد التقرير بالتفصيل بعض هذه الغايات. وعلاوة على ذلك، فقد جرّم القانون أعمال التدمير للتراث الثقافي أو تشويهه. وانعكس أيضا تنوع التراث الثقافي للبلد في متاحفه، والمهرجانات الفنية، والاجتماعات الأدبية، ومعارض الفنون.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تقوم كندا ببناء مجتمع متكامل ومترايط اجتماعيا عن طريق تشجيع التفاهم فيما بين الثقافات، والذاكرة الوطنية والفخر واحترام القيم الديمقراطية الأساسية، وبتعزيز تكافؤ الفرص للأفراد من كافة الأصول. وجرى تحقيق هذا من خلال التشريعات والسياسات والبرمجة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات والبلديات. ويقوم التنوع الثقافي في كندا على أساس ثلاثة أسس رئيسية: السكان الأصليون، والازدواج اللغوي، والتنوع الإثني والثقافي والديني. وعلاوة على الشعوب المؤسسة الثلاثة (الشعب الأصلي، الشعب الإنكليزي، الشعب الفرنسي)، زاد التنوع الإثني - الثقافي لكندا بصورة كبيرة في العقود الأخيرة كنتيجة للهجرة المفتوحة وعلى نطاق واسع من مجموعة متنوعة من البلدان.

ويدعم التنوع الثقافي في كندا إطار عريض من القوانين والسياسات، بما في ذلك قانون التعددية الثقافية، وقانون اللغات الرسمية، والمساواة في العمل، وقانون حقوق الإنسان، والدستور. ومنح الدستور حقوقا جماعية للشعب الأصلي واللغة الرسمية لجماعات الأقليات وميثاق الحقوق والحريات الكندي لعام ١٩٨٢، والذي تم تفسير أحكامه بطريقة تتماشى مع الحفاظ على التراث المتعدد الثقافات للكنديين وتعزيزه.

وأكد قانون التعدد الثقافي لعام ١٩٨٨ التنوع كسمة أساسية للمجتمع الكندي، والتزم باتباع سياسة التعدد الثقافي التي وُضعت للحفاظ على التراث الثقافي المتعدد للكنديين وتعزيزه، بينما يجري العمل لتحقيق المساواة بين جميع الكنديين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لكندا. ويقضي قانون التعدد الثقافي بأن تعمل الحكومة الاتحادية على تشجيع المشاركة الكاملة والمتكافئة لجميع الأفراد والمجتمعات من جميع الأصول، وإزالة الحواجز أمام تلك المشاركة وتشجيع ومساعدة جميع المؤسسات الكندية على احترام الطابع الثقافي المتعدد لكندا واستيعابه على السواء. ومنح أيضا الوزير المختص مسؤولية تنفيذ برنامج التعددية الثقافية وتنسيق الأنشطة والممارسات دعما لتلك السياسة.

ولبرنامج التعدد الثقافي ثلاثة أهداف عريضة: بناء مجتمع متكامل ومترايط اجتماعيا؛ وتحسين استجابة المؤسسات لاحتياجات السكان المتسمين بالتنوع؛ والمشاركة بفعالية في المناقشات المتعلقة بالتعدد الثقافي والتنوع على الصعيد الدولي. وتفهم أن تكافؤ الفرص بالنسبة للأفراد من جميع الخلفيات يعد جزءا هاما من تشجيع قيام مجتمع متكامل، وتمثل

بؤرة التركيز البرنامج الحالي على التكامل، والقيم الوطنية والديمقراطية المشتركة، ودعم التفاهم فيما بين الثقافات وفيما بين الأديان.

وتتمثل إحدى السبل الرئيسية لتنفيذ البرنامج في مجال التنوع الثقافي في العمل المشترك ومنح التعدد الثقافي وبرنامج التبرعات. ولهذا البرنامج سلسلة من "المشاريع" و "المناسبات"، والتي يزود كل منها أفراد مختلف المجتمعات الإثنية - الثقافية أو الدينية بفرص لبناء روابط فيما بين المجتمعات لتعزيز التفاهم الثقافي المشترك. ويوفر رافد "المشاريع" التمويل الطويل الأجل لمشاريع تنمية المجتمع والشراكة المتعددة السنوات بغية تعزيز الاندماج. ويدعم رافد "المناسبات" المناسبات المجتمعية، مثل الاحتفالات بالمساهمات التاريخية للمجتمع في كندا، والحفلات الموسيقية التي تتجاوز المجتمعات الإثنية والثقافية والدينية والحوارات بين الثقافات لتقاسم التراث الثقافي والتقاليد والآراء.

وتعتبر برمجة التعليم العالي وسيلة أخرى تدعم كندا بواسطتها التنوع الثقافي. وأحد أمثلة هذه البرمجة تتمثل في شهر التراث الآسيوي، والذي وضعت الحكومة الكندية بصفة رسمية مخططة في عام ٢٠٠٢ لكي يقام في أيار/مايو من كل عام ويتيح شهر التراث الآسيوي فرصة للكنديين للمشاركة في الاحتفالات عبر البلد والتي تحتفل بإنجازات ومساهمات الكنديين ذوي التراث الآسيوي. وبالمثل، فإن الاحتفال بشهر تاريخ السود يجري في شهر شباط/فبراير من كل سنة ويشمل إقامة مهرجانات ومناسبات تمجد ماضي الكنديين السود وتراثهم الحالي. وعلاوة على ذلك، تكرم جائزة بول يوزيك للتعدد الثقافي الأفراد في المجتمعات المحلية عبر كندا الذين قدموا مساهمات استثنائية في التعدد والتنوع الثقافي في كندا.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

قدمت كولومبيا استعراضاً مفصلاً للغاية للتدابير القانونية وسائر التدابير المتخذة لكفالة التنوع الثقافي. ويعترف الدستور الكولومبي بالتنوع الثقافي، وصدقت كولومبيا على الاتفاقية ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية وتنظر في التصديق على اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. وتعتبر حماية الثروة الثقافية أحد أهداف الدولة. واتخذت تدابير لا سيما فيما يتعلق بالشعوب الأفرو - كولومبية والشعوب الأصلية وشعب الروما.

وساهمت وزارة الثقافة في عدد من المبادرات في إطار القانون العام للثقافة. وأجريت مشاورات مع الفئات المعنية في اتخاذ التدابير القانونية ذات الصلة. وبُذلت جهود لتوثيق وحماية التراث الثقافي غير المادي للشعوب الأصلية والشعوب الأفرو - كولومبية. ونشرت كتب ونظمت حلقات عمل واحتفالات وأنشطة ثقافية للإقرار بمساهمات الفئات العرقية في بناء الأمة وإبرار هذه المساهمات. واتخذت وزارة الثقافة مبادرات في ميدان الاتصالات أيضا، تشمل برامج إذاعية وتلفزيونية تركز على المناسبات الثقافية التي تضم المجتمعات العرقية، وتعزيز إذاعات الشعوب الأصلية والمواطنين والترويج لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الشعوب الأصلية والأفرو - كولومبية وشعب الروما. وينص النظام الوطني للثقافة، المنشأ بموجب القانون العام للثقافة، على مشاركة مختلف فئات السكان في هياكل اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسة الثقافية على صعيد الوطن والأقاليم والبلديات.

واعتمدت وزارة التعليم، التعليم العرقي كأولوية منهجية فيما يتعلق بتعليم الفئات العرقية. ويستند تنفيذ التعليم العرقي إلى التحالفات بين المؤسسات التي تضم الحكم الذاتي للمجتمعات المحلية ومختلف مستويات الحكم. والهدف من سياسة الاهتمام المتباين بالفئات العرقية في مجال التعليم هو تحسين إمكانية الحصول على التعليم ودوامه والنهوض به وملاءمته، فيما يتصل بالرؤية العالمية والتوقعات التربوية والثقافية واللغوية لكل شعب. ويعتبر التنسيق والتواصل الثقافي والحوار بين مختلف أوساط المعرفة وسائل أساسية في هذا الصدد. وتشمل المبادرات ما يلي: تقديم مساعدة تقنية للسلطات التعليمية في تنفيذ الإطار المعياري المتعلق بالفئات العرقية والتشاور مع الشعوب المعنية ومشاركتها، والترويج والتوجيه لإنشاء وتنفيذ كراسي أستاذية خاصة بالشعوب الأفرو - كولومبية في المرافق التربوية، واعتماد تشريعات وبرامج لحماية التنوع العرقي - اللغوي، بما يشمل التدريس الإلزامي للغات الأصلية في الأماكن الناطقة بهذه اللغات، والنهوض بمقترح لوضع نظام تعليمي مستقل ذاتيا للشعوب الأصلية. واتخذت إجراءات مختلفة أيضا في ميدان التثقيف في مجال حقوق الإنسان، بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية.

وتحملت وزارة العدل والداخلية، المسؤولية عن حماية حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، واتخذت إجراءات عن طريق إدارتها لشؤون الشعوب الأفرو - كولومبية والشعوب الأصلية والأقليات وشعب الروما. وتبلغ كولومبيا بالتفصيل عن التدابير التشريعية والمعيارية المتخذة لضمان عدم التمييز، والمشاركة السياسية، وحماية الهوية الثقافية للفئات العرقية. واعتمد إطار قانوني لحماية شعب الروما.

واتخذت كولومبيا أيضا تدابير لتعزيز التنوع الثقافي في سياستها الخارجية، تشمل التعاون النشط مع اليونسكو والتعاون الدولي والتبادل الثقافي والأكاديمي مع الدول الأخرى. وفي هذا الصدد، اعتمدت كولومبيا ٤٦ اتفاقا دوليا للتعاون والتبادل الثقافي مع بلدان مختلفة.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٨ تموز/يوليه ٢٠١١]

استنادا إلى البيان الذي قدمته كوبا، يلزم الطابع العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية إدراك أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية، ومختلف أنواع التراث التاريخي والثقافي والديني، واحترام تنوع النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة في العالم. وتتقاسم الفئات العرقية والشعوب والأمم وسائر المجتمعات المحلية ثقافتها ولها الحق في أن يُعترف بها والحصول على هويات محترمة. ويستند التنوع الثقافي إلى تنوع هذه المجتمعات وراثتها.

ولا يؤدي التنوع إلى إضعاف القيم العالمية للحضارة الإنسانية: فهو يمثل قوتها وثروتها الأساسيتين. ويتهدد التجانس الثقافي أشكال التعبير الثقافي الحقيقية للشعوب ويمكن أن يؤدي إلى اختفاء اللغات والثقافات والفئات العرقية. ويمكن أن يهدد التجانس الثقافي أيضا أعمال الحقوق الثقافية، وحفظ الهويات الثقافية، وبالتالي التنوع الثقافي. ويشكل حق الشعوب في تقرير المصير حقا غير قابل للتصرف وعنصرا أساسيا لاحترام التنوع الثقافي.

وللدفاع عن التنوع الثقافي، ينبغي منح الأولوية لحفظ ذاكرة الشعوب وتاريخها. وسيساهم ذلك في كفالة بقاء أشكال التعبير الثقافي الأصلية. ويعود إلى الدول النهوض بتمتع كل شخص تمتعا كاملا بالحقوق الثقافية واحترام الهويات الثقافية المختلفة، وتحديد وتنفيذ سياساتها الخاصة، بوسائل ملائمة، مع مراعاة التزاماتها الدولية.

وينبغي أن يقوم التعاون الدولي، الذي يعد مهما أيضا لحفظ التنوع الثقافي وتعزيزه، على إقرار وقبول الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لكل مجتمع. ويشكل الحوار والتعاون عنصرتين أساسيتين لاحترام الطابع العالمي لحقوق الإنسان والتنوع الثقافي. والحوار القائم على الاحترام بين ممثلي مختلف الثقافات والحضارات يعزز التسامح واحترام التنوع ويساهم في تعزيز التعاون الدولي.

ويشكل الحق في التمتع بالثقافة وواجب نشر الثقافة والنهوض بها وحفظها وحمايتها الالتزامات السياسية للدولة، كما تنعكس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويؤكد البيان الذي قدمته كوبا على أن قوى السوق بمفردها لا تستطيع ضمان حفظ الهويات الثقافية وتعزيزها، ويشدّد على ضرورة ترجيح السياسات العامة على مصلحة القطاع الخاص. ووفقا لدستور كوبا، تتولى الدولة توجيه وتشجيع التعليم والثقافة والعلوم في جميع مظاهرها والنهوض بها، ودعم حرية الإبداع الفني، والدفاع عن هوية الثقافة الكوبية، وحفظ التراث الثقافي والثروة الفنية والتاريخية للأمة، وحماية المعالم الأثرية الوطنية، آخذة بعين الاعتبار التقاليد والقيم العالمية.

وتؤكد كوبا من جديد التزامها بدعم ما تبذله منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونسكو، من جهود ترمي إلى حفظ وتعزيز الهويات الثقافية والتنوع لجميع الشعوب والأمم. ويشكل تعزيز التعددية أداة أساسية للنهوض بالتنوع الثقافي وحمايته.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تعد جورجيا، وفقا للتقرير الذي قدمته، بلد متنوع من النواحي العرقية والثقافية واللغوية والدينية، وتولي الحكومة عناية خاصة بتعزيز التعددية الثقافية والتمتع بحقوق الإنسان عن طريق ممثلي الثقافات المختلفة المقيمة في البلد. وفي عام ٢٠٠٨، صدقت جورجيا على اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. ويتطلب الإطار الدستوري والقانوني لها أن تقوم جورجيا بتعزيز وتنمية الثقافة، ومشاركة المواطنين في الحياة الثقافية، وتعزيز القيم الوطنية والعالمية والتكامل الإبداعي والنهوض بها. واعتمد مجلس التسامح والتكامل المدني، وهو هيئة استشارية أنشأها الرئيس لكفالة التشاور مع ممثلي الأقليات الدينية والعرقية في رسم السياسات واتخاذ القرارات، مفهوما وطنيا للتسامح والتكامل المدني، تبعا للمعايير والتوصيات الدولية. ويتمثل أحد أهدافه الرئيسية في النهوض بالثقافة والحفاظ على الهوية، بما يشمل أهدافا مثل تعزيز الوعي المدني، وحفظ الهوية الثقافية للأقليات القومية، وحماية التراث الثقافي للأقليات القومية، وتعزيز التسامح، ودعم الحوار بين الثقافات، ومشاركة الأقليات القومية في الحياة الثقافية، ونشر ثقافة الأقليات القومية وتاريخها ولغاتها وأديانها وإدراجها كجزء من القيم الثقافية الأساسية للبلد.

أما فيما يتعلق بالثقافة وحفظ الهوية، فيضمن الدستور وقانون الثقافة أن جميع المواطنين متساوين في الحياة الثقافية، دون تمييز على أساس الانتماء القومي أو العرقي أو الديني أو اللغوي. ويضمنان أيضا حقوق وحرية التمتع بالمشاركة على قدم المساواة في الحياة الثقافية. وتدير وزارة الثقافة وحماية الآثار برنامجا خاصا لدعم المراكز الثقافية للأقليات القومية، يرمي إلى مساعدة الأقليات القومية في حفظ ونشر ثقافتها وإدماجها في المجال الثقافي الأكبر لجورجيا. ويجري تنفيذ البرنامج بالتعاون مع المؤسسات الممثلة للأقليات القومية.

وكان من أهداف وزارة الثقافة وحماية الآثار أيضا النهوض بمشاركة الأقليات القومية في المناسبات الثقافية. وتشارك الأقليات القومية بانتظام في المهرجانات الدولية، والمنافسات الموسيقية، والمعارض والحفلات الموسيقية المقامة في جورجيا، وتعمل بنشاط على تنظيم مناسباتها الثقافية الخاصة. ويتولى مكتب أمين المظالم إصدار صحيفة، وقام بنشر عدة كتب تناول ثقافة الأقليات القومية وتاريخها وتقاليدها وسائر جوانب حياتها. ونُظم مهرجان مشترك بين الأعراق، "تنوعنا هو ثروتنا"، في عام ٢٠٠٨ تحت رعاية مكتب الرئيس ومكتب أمين المظالم. وتدير الجامعات الحكومية معهد الدراسات القوقازية، المتخصص في تدريس اللغات القوقازية والمدرسة الدولية للدراسات القوقازية التي تدعمها الدولة.

وفيما يتعلق بحماية التراث الثقافي للأقليات القومية، فإن الإطار القانوني المطبق هو قانون التراث الثقافي، الذي يشمل التراث المادي وغير المادي. وكرست الدولة جهودها في إبراز وتسجيل التراث الثقافي الغني لجورجيا. ولا يستند تصنيف المعالم الأثرية إلى انتمائها القومي أو الديني، بل حسب بحوث منهجية دقيقة. وتتلقى جميع المعالم الأثرية نفس الحماية بموجب القانون. وشملت أعمال الجرد والترميم التي أجريت مؤخرا آثار عثمانية، وكنائس جورجية، ومساجد ومعابد يهودية. كما توفر جورجيا مجموعة متنوعة من المتاحف تمثل تراث مختلف الثقافات والديانات.

وفي مجال التعليم، أضافت وزارة التعليم برامج لمكافحة التمييز وتعزيز التسامح والحوار بين الثقافات. وبذلت الوزارة جهودا أيضا لتعزيز تدريس اللغة الجورجية لمجموعات الأقليات، وذلك لضمان تكافؤ الفرص، بينما قامت السلطات التعليمية أيضا بتنفيذ سياسة لتعزيز المعرفة باللغات الأصلية في أوساط الأقليات. وتشمل السياسة ترجمة الكتب المدرسية إلى لغات الأقليات وتحسين مهارات المعلمين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، عدل قانون التعليم العالي لوضع نظام للحصص، يرمي إلى تحسين إمكانية وصول الأقليات القومية إلى مؤسسات التعليم العالي. وخصص للناطقين بالأرمنية والأذربيجانية نسبة ١٠ في المائة

من مجموع المقاعد في الجامعات. واعتباراً من عام ٢٠١٢، ستشمل الحصة الناطقين بالأبخازية والأوسيتية.

وأخيراً، يتناول البيان الجهود التي تبذلها جورجيا لكفالة وصول مجموعات الأقليات إلى وسائل الإعلام. وتُثبت الأخبار في الإذاعة الحكومية بست لغات مختلفة وتوجد برامج محددة مخصصة للأقليات القومية. ومن الأنشطة الأخرى التي تموّلها الدولة إنتاج أفلام وثائقية عن حياة الأقليات القومية، وتقديم دعم مالي للصحف الصادرة باللغتين الأذربيجانية والأرمنية، وإطلاق قاعدة بيانات إلكترونية تتضمن معلومات عن تاريخ وثقافة الأقليات القومية التي تعيش في جورجيا.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تفيد غواتيمالا، في ردها، أنها صدقت على اتفاقيتي اليونسكو المتعلقة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي والمتعلقة بحماية التراث الثقافي غير المادي، مع الالتزام بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوب المايا وغاريفونا وشينكا ولادينا.

ويشير التقدير إلى استعداد غواتيمالا لوضع واتخاذ تدابير لتوعية الدول بضرورة تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ برامج تعزيز وحماية وإعلاء شأن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي في العالم.

العراق

[الأصل: بالعربية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

أكد العراق في رده على الارتباط الذي لا ينفصل بين التنوع الثقافي واحترام كرامة الإنسان واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخاصة حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وحقوق الشعوب الأصلية. إذ يمثل التنوع الثقافي جزءاً من الهوية الوطنية، وهو يتطلب فتح باب الحوار بين الثقافات ونبد التعصب. ويمثل احترام التعدد مصدراً مهماً لتجديد استراتيجيات التنمية وضمان التماسك الاجتماعي.

واتخذ العراق تدابير قانونية مختلفة لضمان التنوع الثقافي. وينص الدستور العراقي على أن العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب. ويكفل الدستور المساواة بين العراقيين في الحقوق والواجبات، ويعترف بالمساواة بين فئات الشعب العراقي الدينية والعرقية كافة. ويضمن الدستور أيضا حرية الفكر والضمير والعقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

وفي حين يحدد الدستور اللغتين العربية والكردية كلغتين رسميتين للعراق، وينص على أن اللغتين التركمانية والسريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الإدارية، التي يشكل الناطقون بها كثافة سكانية، ويضمن أيضا إمكانية تعليم أبناء الأقليات لغتهم الأم في المؤسسات التعليمية الحكومية. وأُتخذت مختلف التدابير لإعمال هذه الحقوق لأقليات معينة. ويقر الدستور أيضا بحق المؤسسات التعليمية الخاصة في أن تعلم بأي لغة أخرى. ويحظر الدستور كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التطهير الطائفي.

وُبدلت أيضا جهود لضمان التمثيل السياسي لأبناء الأقليات العرقية والدينية في الهيئة التشريعية، من خلال تخصيص حصص لهم في المقاعد البرلمانية. واعتمدت أحكام مماثلة لمجلس المحافظات.

وتعتبر سياسة الحكومة العراقية التنوع الثقافي عاملا إيجابيا في إطار إعادة بناء المجتمع بعد سنين من الصراع والصعوبات في مختلف المجالات وجعلته أداة للتطور والحوار وبناء السلام والالتحام والوحدة الوطنية. ويعتبر ضمان مشاركة الأقليات مسألة ذات أولوية في العراق. وتشمل التدابير الرامية إلى تحقيق هذا الهدف احترام ثقافة الأقليات الدينية والعرقية، وتكفل تدريس دياناتهم ولغاتهم، وتغيير المناهج الدراسية عند الاقتضاء، والمحافظة على الإرث التاريخي المتمثلة في الكنائس ودور العبادة الأخرى، وتنظيم المؤتمرات والورش والندوات، والقيام بحملات من خلال وسائل الإعلام، وتقديم برنامج تثقيفي لأساتذة الجامعات. وهذه التدابير موجهة إلى إشاعة التسامح الثقافي والاجتماعي، والتعايش السلمي وقبول الآخر، والذي يعد الأسس الحقيقية بالاعتماد على المواطنة من أجل بناء العراق الجديد.

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تولي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وهي البلد الغني بالتراث الثقافي والممارسات الثقافية المختلفة، اهتماما خاصا لتعزيز التراث الثقافي وحمايته وتنوع أشكال التعبير الثقافي. وفي عام ٢٠٠٧، صدّق البلد على اتفاقية اليونسكو المتعلقة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. وأدت وزارة الثقافة دورا هاما في اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية.

واستضاف البلد عددا من المناسبات الثقافية الدولية، بما فيها مهرجانات شعرية وموسيقية ومسرحية ومهرجانات للرقص. وشملت التدابير الأخرى الرامية إلى تعزيز الحوار والتنوع الثقافي دعم العديد من المشاريع المقامة بالمشاركة مع الأكاديمية المقدونية للعلوم والفنون، والمركز الثقافي المشترك للفنون، واللجنة الوطنية المقدونية للمجلس الدولي للمعلم والمواقع الأثرية، واللجنة الوطنية لليونسكو بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، واللجنة الوطنية التركية لليونسكو، والمنظمات غير الحكومية. وشملت المشاريع الرقص، ونشر نصوص اتفاقيات اليونسكو وتوصياتها مشفوعة بتعليقات، وتنظيم المؤتمر العالمي للحوار بين الأديان والحضارات، وإقامة المناسبات الثقافية المتعلقة بالتراث الثقافي، والذاكرة الثقافية، وفن الطهو، ونشر كتب التراث الثقافي للأمة ومختارات من الموسيقى الشعبية الأوروبية، وتدشين المنزل التذكاري للأمم تريزا، وإقامة ندوة حول تأثير الثقافة في تطور أوروبا، وترجمة الشعر والنثر والمقالات المكتوبة أصلا باللغة المقدونية ولغات الأقليات إلى لغات متعددة.

وتخصص وزارة الثقافة جزءا من جهودها لنشر وترجمة الكتب إلى لغات الأقليات، ودعم المهرجانات الأدبية، ومعارض الكتب، والحملات والجوائز لتشجيع التنوع اللغوي.

وسُنّت قوانين جديدة لتعزيز وحماية الإبداع الثقافي، بما في ذلك قانون عام ٢٠١٠ المتعلق بحقوق التأليف والنشر وما يتصل بها من حقوق، الذي يوائم التشريعات الوطنية مع توجيهات الاتحاد الأوروبي. وتشمل التشريعات الأخرى ذات الصلة القانون المتعلق بالثقافة، والقانون المتعلق بحماية التراث الثقافي، وقانون لغات الأقليات.

وفي أيار/مايو ٢٠١٠، استضافت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة المؤتمر العالمي الثاني المعني بالحوار بين الأديان والحضارات الذي تكلل بالنجاح. وكان موضوع المؤتمر "الدين والثقافة - تعزيز الروابط بين الأمم". ونظمت المؤتمر وزارة الثقافة بالتعاون مع لجنة العلاقات مع الطوائف والجماعات الدينية، وأيده ودعمه كل من الحكومة، واليونسكو، والصندوق المشترك بين الأمم المتحدة وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين الحوار بين الأعراق وصندوق المحرقة لليهود من مقدونيا.

وفي عام ٢٠٠٨، دشّن البلد مركز سكوبيي الإقليمي لرقمنة التراث الثقافي. ويعمل البلد حاليا على تنفيذ البرنامج الوطني للرقمنة الذي سيتيح رقمنة تراث البلد الثقافي بأكمله.

موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠١١]

تقدم موريشيوس في ردها عرضا مفصلا لبعض الجهود التي يبذلها البلد في سبيل ضمان التنوع في النظم السياسية والقانونية، والإقرار بالتنوع الثقافي وتشجيع احترامه من أجل تعزيز فرص السلام والتنمية وحقوق الإنسان، واستخدام وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليتسنى إجراء حوار متجدد بين الثقافات والحضارات.

وموريشيوس مجتمع متعدد الثقافات تُصان فيه وتُعزّز الحقوق الثقافية لجميع الفئات. وتقيم الدولة مهرجانات مختلفة بهدف تعزيز التفاهم والإيمان بالقيم المشتركة وتشجيع الحوار بين الثقافات، وكما تنظم مناسبات فنية وثقافية لتعزيز جميع جوانب التراث الثقافي.

وأنشأت الحكومة مؤسسات مختلفة بهدف تحسين ممارسة الديمقراطية، وكفالة تمثيل مختلف الجماعات الثقافية. وتشمل تلك المؤسسات الصندوق آبرافاسي غات الاستثماري، ومركز المحاضرات والإحياء الثقافي، والمركز الثقافي الإسلامي، وصندوق لو مورن الاستثماري للتراث، وصندوق مالكوم دي كازال الاستثماري، ومجلس متاحف موريشيوس، ومؤسسة التطوير السينمائي في موريشيوس، ورابطة المؤلفين في موريشيوس، والمحفوظات الوطنية، والمعرض الوطني للفنون، وصندوق التراث الوطني، والمكتبة الوطنية، ومركز نيلسون مانديلا للثقافة الأفريقية، وصندوق الرئيس للكتابة الإبداعية، وصندوق الأستاذ باسديو بيسونونديال الاستثماري.

وأنشئت مراكز ثقافية عدة، واتحادات تعليم المحادثة للترويج للغات الأسلاف التي تشكل تراث موريشيوس الثقافي، بما فيها الإنكليزية والأوردية والتاميلية والتيلوغو والماراتية والهندية.

وبهدف تشجيع الإبداع الفني لدى مختلف الجماعات اللغوية والثقافية، احتطت الحكومة خطة لمساعدة الفنانين على إنتاج التسجيلات الموسيقية، ونشر الكتب، وإقامة المعارض الفنية والمشاركة في الإنتاج الدرامي والمسرحي والأنشطة الفنية والثقافية الأخرى. ووضعت خطط لمساعدة الفنانين الواعدين على الارتقاء بمهاراتهم وتعزيز عملهم ومشاركتهم في المهرجانات والمعارض الدولية. وسعت مبادرات أخرى إلى تعزيز المبادلات الثقافية مع البلدان الأجنبية لتعزيز التفاهم وتشجيع واحترام التنوع الثقافي وحقوق الإنسان العالمية. ويعمل صندوق التراث الوطني حالياً أيضاً على حصر التراث الثقافي غير المادي في موريشيوس الذي سيساعد في الحفاظ على هذا التراث، مما يثري التنوع الثقافي والإبداع البشري.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١]

ذكرت المكسيك في تقريرها أن دولة واحدة أخرى فقط في الأمريكتين تفوقها من حيث عدد لغات الشعوب الأصلية المستخدمة فيها. فهي دولة متعددة الثقافات واللغات تسهم فيها الشعوب الأصلية بتنوع لغاتها وثقافتها. ويتكلم السكان في المكسيك ٣٦٤ لهجة لغوية إقليمية، وهي تنتمي لـ ٦٠ مجموعة لغوية و ١١ أسرة لغوية.

وأدرجت حقوق الشعوب الأصلية في الدستور في عام ٢٠٠١. ويقر الدستور بالتركيبة المتعددة الثقافات للأمة، ويضمن حق تقرير المصير والاستقلال للشعوب الأصلية وحقوقها الجماعية، بما فيها حقها في تحديد تنظيمها والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، وحقها في تطبيق نظمها القانونية الخاصة بها، وحقها في الحفاظ على لغاتها ومعارفها وجميع العناصر التي تشكل ثقافتها وهويتها، وحقها في أراضي أجدادها، وحقها في أن تُستشار، وحقها في التنمية. وأدى التعديل الدستوري إلى إجراء عدد من التعديلات التشريعية لكفالة أن تتماشى مع النموذج الجديد المتعدد الثقافات واللغات.

وفي عام ٢٠٠٣، صدر القانون العام المتعلق بالحقوق اللغوية لأبناء الشعوب الأصلية. وأقر القانون بالحقوق اللغوية، بما فيها حق استخدام لغات الشعوب الأصلية وحمايتها وحماية الناطقين بها، وحظر التمييز القائم على اللغة، ونظم تلك الحقوق. وتكفل

برنامج تنمية الشعوب الأصلية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، الذي أنشئ من أجل تعزيز الاحترام والتقدير للغات الشعوب الأصلية، والثقافات والحقوق، بضمان إمكانية الوصول إلى الخدمات الحكومية بلغات الشعوب الأصلية، ولا سيما في ثلاثة مجالات هي: العدالة والتعليم المتعدد الثقافات واللغات، والصحة.

وجرى أيضا وضع برنامج قومي لإحياء لغات الشعوب الأصلية وتعزيزها وتطويرها. وتتمثل المبادئ التوجيهية لهذا البرنامج في التنوع الثقافي، وتعدد اللغات من خلال اتباع نهج متعدد الثقافات، وتكافؤ الفرص في إطار متعدد الثقافات واللغات. ويسعى البرنامج إلى تعزيز استخدام لغات الشعوب الأصلية في المؤسسات العامة والتأهيل المهني للمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين والجهات المعنية الأخرى من أجل الاعتماد والترخيص بمزاولة الأعمال المتعلقة بلغات الشعوب الأصلية.

وفي عام ٢٠٠٤، بدأ المعهد الوطني للغات الشعوب الأصلية ممارسة نشاطه. والمعهد هو الوكالة المسؤولة عن اعتماد وتنفيذ السياسات الرامية إلى إعمال الحقوق اللغوية للناطقين بلغات الشعوب الأصلية. ويضطلع بدور استشاري بالنسبة للمستويات الحكومية الثلاثة - المستوى الاتحادي ومستوى الولاية ومستوى الوحدة المحلية - وهو يحدد نظام العمل بالتنسيق مع المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية ومع الحكومة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. ويشجع المعهد على إنشاء معاهد مماثلة متعددة التخصصات وإبرام اتفاقات مع الحكومة الاتحادية، ويضطلع بأنشطة للتوعية تهدف إلى مكافحة التمييز القائم على اللغة، ويصدر نشرة وطنية للغات الشعوب الأصلية، ويشجع على استخدام تلك اللغات في المرافق المؤسسية، وينشر ويوزع المواد التعليمية، ويعد قائمة رسمية للمترجمين التحريريين والمترجمين الفوريين بلغات الشعوب الأصلية لاستخدامها في الدعاوى القضائية.

وعلى الرغم من إحراز تقدم في التغلب على زوال لغات الشعوب الأصلية وتحقيق إحيائها وتعزيزها، لا تزال هناك تحديات في مجال ضمان الامتلاك التام للحقوق اللغوية للناطقين بلغات الشعوب الأصلية. ويشكل التطبيع اللغوي عملية معقدة تتطلب إجراء حوار بين مختلف الجماعات التي تتحدث لهجات مختلفة لنفس اللغة. ولا يزال القانون العام المتعلق بالحقوق اللغوية للشعوب الأصلية مجهولا إلى حد ما، سواء لدى السلطات العامة أو لدى الناطقين بلغات الشعوب الأصلية. وعلى الرغم من كثرة الجهود المبذولة، لا تزال التشريعات الحكومية وتشريعات الإدارة المحلية تتطلب المواءمة و سن تشريعات أخرى لإعمال تلك الحقوق اللغوية.

عُمان

[الأصل: بالعربية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠١١]

يؤكد البيان المقدم من عُمان على ثراء تراثها الثقافي المادي وغير المادي، والذي يعكس وجود تنوع ثقافي كبير. وهذا التنوع ناجم عن التنوع الفكري والثقافي لدى سكان عمان عبر مراحل التاريخ المتعاقبة.

ووفقا للرد، فإن سكان عمان يفتخرون بتراثهم الثقافي، المادي وغير المادي، ويساهمون في إنشائه والمحافظة عليه. والممارسات الثقافية مدرجة ضمن حقوق الإنسان الأساسية التي تحميها الدولة، وفقا للمادة ١٣ من الدستور، التي تنص على أن "الدولة ترعى التراث الوطني وتحافظ عليه، وتشجع العلوم والآداب والبحوث العلمية وتساعد على نشرها".

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠١١]

يبرز الرد الوارد من صربيا أنه، وفقا للدستور والصكوك الدولية التي اعتمدها صربيا، فإن المحافظة على التنوع الثقافي هي أحد اهتماماتها الأساسية، سواء على الصعيد الدولي أو الوطني. وقد لعبت وزارة الثقافة والإعلام ومجتمع المعلومات دورا هاما في الاعتراز بتراثها الثقافي وتحسين تنوع أشكال التعبير الثقافي.

ويؤكد البيان المقدم من صربيا على الإطار الدستوري الذي يكفل حماية حقوق الأقليات، وذلك تمشيا مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ويتمثل أحد أهداف الدولة، وفقا للدستور، في تشجيع فهم التنوع الناشئ عن الهوية العرقية أو الثقافية أو اللغوية أو الدينية المحددة لمواطنيها من خلال التدابير المطبقة في التعليم والثقافة والإعلام، والاعتراف به واحترامه. وبالإضافة إلى الحقوق المكفولة لجميع المواطنين بموجب الدستور، يُمنح الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات وطنية، وفقا للقانون، حقوقا فردية وجماعية خاصة، بما في ذلك الحق في المشاركة في صنع القرار أو في اتخاذ قرار مستقل بشأن مسائل معينة تتعلق بثقافتهم وتعليمهم ومعلوماتهم والاستخدام الرسمي للغتهم وكتابتهم. ولأفراد الأقليات

القومية، في جملة أمور، الحقوق التالية: تعزيز خصوصياتهم الوطنية والعرقية والثقافية والدينية، وتطويرها والإعراب عنها علناً؛ واستخدام رموزهم في الأماكن العامة؛ واستخدام لغتهم وكتابتهم؛ وتنفيذ الإجراءات الخاصة بهم أمام الهيئات التابعة للدولة بلغاتهم في المناطق التي يشكلون فيها أغلبية كبيرة من السكان؛ وتلقي التعليم بلغاتهم في المؤسسات العامة وفي مؤسسات المقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وإنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة؛ واستخدام أسمائهم وأسماء عائلاتهم باللغات الخاصة بهم؛ وكتابة الأسماء المحلية التقليدية وأسماء الشوارع والمستوطنات والأسماء الطبوغرافية بلغاتهم في المناطق التي يشكلون بها أغلبية كبيرة من السكان؛ وتلقي معلومات كاملة وآنية وموضوعية بلغاتهم، بما في ذلك الحق في التعبير وفي تلقي وإرسال وتبادل المعلومات والأفكار؛ وإنشاء وسائل الإعلام الخاصة بهم.

وفي مجال التعليم والثقافة والمعلومات، يتعين على صربيا إعطاء دفعة لروح التسامح والحوار بين الثقافات واتخاذ تدابير فعالة لتعزيز الاحترام المتبادل والتفاهم والتعاون بين جميع الناس الذين يعيشون على أراضيها، بغض النظر عن هويتهم العرقية أو الثقافية أو اللغوية أو الدينية.

وقد أدى الإطار الدستوري إلى اعتماد تشريعات لإعمال الحقوق والمبادئ المذكورة أعلاه، بما في ذلك القانون المعني بالثقافة لعام ٢٠١٠، الذي ينظم الاهتمام العام بالثقافة، ويبيّن مبادئ التنمية الثقافية، ويحدد المجالات ذات الأولوية للثقافة والإبداع. ويسمح هذا القانون لمجلس الأقليات القومية بأن تضمن تنفيذ السياسة الثقافية للأقليات القومية المعنية، وبأن تشارك في عملية صنع القرارات ذات الصلة بثقافتهم، وبأن تنشئ المؤسسات الثقافية وغيرها من الكيانات القانونية في مجال الثقافة. وكان إنشاء مثل هذه المجالس في السابق يتم بموجب قانون عام ٢٠٠٩ المعني بمجالس الأقليات القومية. والقوانين الأخرى التي تساهم في إعمال حقوق الأقليات القومية والطوائف العرقية، من خلال السماح لهم بممارسة حقوقهم الثقافية، هي قانون الإعلام وقانون البث، وكلاهما يتضمن أحكاماً محددة بشأن لغات وثقافات الأقليات.

وقد اضطلعت وزارة الثقافة بأنشطة ذات أهمية خاصة في ما يتعلق بأقلية الروما القومية. وكجزء من عقد إدماج الروما ٢٠٠٥-٢٠١٥، اتخذت الوزارة خطوات رئيسية نحو مكافحة التمييز ضد الروما في جميع شرائح المجتمع، فضلاً عن إدماج هذه الفئة من السكان في الحياة الاجتماعية، بما في ذلك إشراك ممثلي الروما في وسائط الإعلام العامة.

وبناء على مبادرة من وزارة الثقافة، اتخذت الحكومة تدابير مالية لمساعدة وسائل الإعلام خلال الأزمة الاقتصادية. وأفاد جزء من هذه التدابير وسائل الإعلام، والمنتجات والمشاريع المنفذة بلغات الأقليات القومية. كما تم تحسين تمويل المشاريع والبرامج من خلال المناقصات وجعله أكثر شفافية، وبالتالي ارتفعت نوعية المشاريع المدعومة وازداد تنوعها، وذلك بمساهمة هامة من الأقليات القومية. وركزت السياسات الثقافية على التعاون الدولي، ونُظمت العديد من الأنشطة لتعزيز أشكال التعبير الثقافي الصربي وللتعاون مع البلدان التي تتكلم لغات الأقليات الموجودة في صربيا (مثل المجر، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وكرواتيا، وأوكرانيا). وعندما يتصل الأمر بحماية التراث الثقافي فليس هناك أي تمييز فيما يتعلق بمصدره. وقد اعتمدت تدابير لحماية وصون التراث المادي وغير المادي الذي تعزز به حوالي ٢٠ من الجماعات العرقية المختلفة. وقامت وزارة الثقافة أيضا بدور نشط في تشكيل فريق عمل لتطوير الصناعات الإبداعية في عام ٢٠١١. ويهدف فريق العمل هذا إلى إجراء بحوث عن الإمكانيات والموارد اللازمة لتطوير أدوات منهجية في مجال الصناعات الإبداعية، إضافة إلى اقتراح تدابير وبرامج لتحفيز تطويرها في البلد.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٩ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تؤكد إسبانيا على أن التنوع الثقافي أمر معترف به في دستورها، وهو يتجسد في تمكين مجتمعاتها المحلية المستقلة ذاتيا في مجال الثقافة. ويشكل التعدد الثقافي والتنوع الثقافي مبدأ من مبادئ السياسة الثقافية الأجنبية لإسبانيا في المجالات الأمريكية - اللاتينية، والأوروبية - المتوسطية، والأوروبية. كما أن احترام التنوع الثقافي هو أحد المبادئ الشاملة لأعمال الاتحاد الأوروبي. لذا، فإن التنوع الثقافي يمثل أحد المبادئ الأساسية في النموذج الأوروبي والإسباني.

وتشدد مساهمة إسبانيا على أن لكل مجتمع وفئة اجتماعية تراثا ثقافيا تتجلى فيه نظم القيم التي تقوم عليها هويته. واحترام الهويات الثقافية، وحماية التراث الثقافي، والمساواة في الفرص بين جميع الثقافات والمبادئ والقيم الديمقراطية هي أمور ضرورية لتوطيد الحوار الثقافي ولضمان الترابط بين المجتمعات ومنع الصراعات وحلها. كما أن احترام الهوية الثقافية هو عامل جوهري بالنسبة للسلام.

وتشير إسبانيا أيضا إلى أن ضمان المساواة في وصول المواطنين إلى الثقافة يستلزم حماية التنوع الثقافي، بما في ذلك تشجيع المشاركة بين الثقافات والحوار بين الثقافات والتماسك الاجتماعي. وينبغي توجيه الدعم الجماهيري للثقافة وللصناعات الثقافية نحو تحقيق هذه الأهداف. والثقافة هي عامل من عوامل التنمية الاقتصادية والعمالة. كما أن الثقافة ضرورية لترسيخ أوجه التآزر فيما بين العناصر الفاعلة المختلفة المشتركة في تعزيز الحقوق الثقافية، ولتأكيد أهمية التنوع الثقافي في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وقد كان التنوع الثقافي مبدأ أساسيا لعمل وزارة الثقافة الإسبانية. ويرتبط التنوع الثقافي بالنظام التعددي والديمقراطية والتماسك الاجتماعي فيما يتعلق بالهوية الثقافية والعمالة، والحوار الثقافي، وسلطة الحكومة في اتباع سياسات ثقافية تتماشى مع مبادئ الاتزان والتناسب والشفافية.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تُبرز الجمهورية العربية السورية في بيانها ثراء تنوعها الثقافي وتراثها الذي تعتبره عنصرا حاسما في استراتيجيات التنمية البشرية وأداة أساسية للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يحدد البيان التدابير التي اتخذها البلد في مجالات تعليم الفنون بغرض التنوع الثقافي، وحماية التعبيرات التقليدية والتراث الثقافي وتوفير إمكانية الحصول عليها.

وفيما يتعلق بتعليم الفنون بغرض التنوع الثقافي، يسلط البيان الضوء على الأدوار التي يلعبها المعهد العالي للموسيقى، والمعهد العالي للفنون المسرحية، ومديرية المعاهد الموسيقية، والمعهد التقني للفنون التطبيقية، ومعاهد الثقافة الشعبية، ومراكز الفنون الجميلة التابعة لوزارة الثقافة، وللقطاع الخاص بتشجيع من وزارة الثقافة، في مجال تعليم الفنون والتوعية الجماهيرية.

وتعتقد الجمهورية العربية السورية أن حماية أشكال التعبير التقليدية والتراث الثقافي، وتوفير إمكانية الوصول إليهما، يشكلان أولوية لأهمها، على حد سواء، عاملان أساسيان في هوية كل بلد ووسيلة مميزة لتسهيل الفهم المتبادل بين البلدان. ويتكون القطاع الثقافي من ثلاثة قطاعات فرعية: أحدها يمثل المؤسسات العامة والمؤسسات التي تديرها الدولة، والثاني يمثل المجتمع المدني، والثالث يتكون من مؤسسات القطاع الخاص. والتعاون بين القطاعات الثلاثة هو شرط مسبق لتحقيق النجاح في هذا المجال. وفي هذا الصدد، اعتمدت

الجمهورية العربية السورية العديد من الصكوك الدولية، بما في ذلك اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح مع لائحة لتنفيذ الاتفاقية؛ وبروتوكول اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح؛ والاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة؛ واتفاقية حماية التراث الحضاري والطبيعي العالمي؛ واتفاق استيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي؛ واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. ووضعت أيضا مبادئ للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته وإعادة تأهيله بوصفها مبادئ للدولة وفقا لدستور عام ١٩٧٣.

وتشتمل المشاريع المتعلقة بتحقيق هذه الأهداف على ما يلي: إنشاء متحف لثقافة الطفل، وإدراج الموضوعات المتعلقة بالتراث الثقافي في المناهج التعليمية، والدخول في برنامج للتعاون مع الحكومة الإيطالية لإحياء وتنمية التراث السوري عن طريق التوثيق، والإنتاج الفني، ومشاريع الترميم، وتبادل الخبرات، وإنشاء شبكة للربط بين قواعد بيانات التراث السوري. وتشمل مجالات العمل الأخرى الحميات الطبيعية، والجهود الرامية إلى الحفاظ على اللغة الآرامية، والجهود المبذولة لتسجيل وحفظ المعالم التاريخية والمواقع الأثرية. ويحدد البيان الحاجة إلى توسيع نطاق التعريف القانوني للتراث من أجل أن يعكس التركيبة المتنوعة من التراث الثقافي داخل الجمهورية العربية السورية.

وتشارك المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية بنشاط في عدد من المشاريع لحماية التراث الثقافي. وتقوم معظم المشاريع، كما يقوم العديد من فرادى الباحثين، بإجراء مقابلات شخصية مع أفراد المجتمع من كبار السن لجمع معلومات حول التراث الثقافي السوري، بما في ذلك على سبيل المثال، مشروع الروافد ومشروع "الحافلات الثقافية للشباب".

ويتضمن تقرير الجمهورية العربية السورية أيضا معلومات مستفيضة عن الإطار القانوني والتدابير المتخذة لضمان الاعتراف بالتراث الثقافي وتوفير إمكانية الحصول عليه.

أوزبكستان

[الأصل: بالروسية]

[٩ حزيران/يونيه ٢٠١١]

ذكرت أوزبكستان في ردها أن سكانها يتكونون من ممثلين لـ ١٣٦ من الجنسيات والعرقيات، ومعظمهم ينتمون إلى إحدى العقائد الرسمية السبعة عشر. ولقد أوجدت أوزبكستان جميع الشروط القانونية والتنظيمية اللازمة لتطوير ودعم التنوع الثقافي الذي يضم جميع القوميات والأعراق التي تعيش على أراضيها. ووفقا للمادة ٤٢ من الدستور، فلكل فرد الحق في التمتع بالمزايا الثقافية، وينبغي على الدولة أن تعزز التنمية الثقافية والعلمية والتقنية للمجتمع، بما في ذلك التربية البدنية والرياضة. ولدى أوزبكستان حاليا ٣٧ مسرحا متخصصا، والعديد من استوديوهات المسارح، و ٨٥ متحفا. وتهتم أوزبكستان اهتماما خاصا بحماية التراث الثقافي ومواطنوها ملزمون بالحفاظ على تراثها التاريخي والثقافي والروحي.

ويشير الرد إلى أن أوزبكستان توفر فرص الحصول على التعليم لجميع الأقليات القومية. ويُقدم التعليم الابتدائي والتعليم العالي باللغات الأوزبكية، والكاراكلمباخية، والروسية، والطاجيكية، والكازاخية، والتركمانية، والقرغيزية. وفي الوقت الحاضر، فإن لدى أوزبكستان ١٤٢ مركزا ثقافيا وطنيا عاملا، تمثل ٢٧ من الأقليات القومية. والهدف الرئيسي لهذه المراكز الثقافية هو الحفاظ على الثقافات واللغات والعادات والتقاليد الوطنية وتطويرها. وقد هيئت في أوزبكستان الظروف القانونية والتنظيمية لإعمال حرية الضمير والمعتقد لجميع الأقليات القومية والأعراق. وتوجد في أوزبكستان حوالي ٢٢٥ ٢ منظمة دينية تابعة لـ ١٦ من العقائد الدينية المختلفة.

وأفادت أوزبكستان بأنه تجري دراسة تنفيذ برنامج عمل وطني في مجال حقوق الإنسان. ويتوخى البرنامج استحداث مفهوم للحماية القانونية للأقليات القومية بما يتماشى مع المعايير القانونية الدولية. ويتوقع المشروع وضع واعتماد برنامج حكومي لحماية حقوق الأقليات القومية بهدف التنفيذ المتسق للالتزامات الدولية وضمن اتباع معايير متساوية لصون حقوق الأقليات القومية. وسيشمل المشروع أيضا إجراء بحوث بشأن تنفيذ التشريعات المتعلقة بالأقليات القومية على الصعيد الإقليمي. كما سيقوم المشروع أيضا بجمع السوابق القضائية القائمة، المتعلقة بالأقليات القومية والعرقية.

موجز للمعلومات الواردة من منظمات غير حكومية المرصد المعني بالتنوع والحقوق الثقافية، فريبورغ، سويسرا

[الأصل: بالفرنسية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠١١]

أكد المرصد المعني بالتنوع والحقوق الثقافية التابع للمعهد المتعدد الاختصاصات للأخلاقيات وحقوق الإنسان بجامعة فريبورغ، (سويسرا) في تقريره أنه يمكن ضمان الرباط الأساسي بين أعمال جميع حقوق الإنسان واحترام التنوع الثقافي عن طريق فهم الحقوق الثقافية ودراساتها بطريقة أفضل.

ووفقا للتقرير، فإن الحقوق الثقافية، وكذلك البعد الثقافي لكل حق من حقوق الإنسان، هي أمور تشكل الصلة بين حقوق الإنسان والتنوع الثقافي. ويكمن الهدف المشترك للحقوق الثقافية في الهوية: فهذه الحقوق تشمل جميع تلك الحقوق والحريات والواجبات التي يمكن من خلالها للبشر أن يصلوا إلى المراجع الثقافية التي تتيح لهم العثور على هويتهم، والتعبير عنها، كأفراد أو بالاشتراك مع الآخرين. فتنوع الموارد الثقافية هو شرط ضروري للتمكين من الاختيار، وبالتالي من أعمال الحقوق الثقافية، وكذلك من أعمال أي حق آخر من حقوق الإنسان. وفي المقابل، فلا يمكن ضمان التنوع الثقافي إلا عندما تكون الحقوق الثقافية محمية ومكفولة للجميع، مما يمكن الجميع من المشاركة والمساهمة في التنوع.

وبعد سنوات من الإهمال النسبي، فإن التطورات الأخيرة، مثل اعتماد التعليق العام رقم ٢١ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في المشاركة في الحياة الثقافية، وإنشاء مجلس حقوق الإنسان لولاية الخبير المستقل في مجال الحقوق الثقافية، ساعدت على منح الحقوق الثقافية مكانتها المشروعة ضمن اهتمامات المجتمع الدولي.

ويؤدي أخذ الحقوق الثقافية بعين الاعتبار إلى تفسير أكثر صرامة لشمولية حقوق الإنسان. ولا تتعارض الشمولية مع التنوع: وفي الواقع، فإن الشمولية تعتمد بالضرورة على تنوع الثقافات. والملاءمة الثقافية لحقوق الإنسان تعزز أيضا عدم إمكانية تجزئة جميع حقوق الإنسان كما تعزز الترابط فيما بينها، حيث أن مراعاة البعد الثقافي لحقوق الإنسان تسهل من إنشائها وتفعيلها. وقد أكدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الملاءمة الثقافية، أو القبول، هي جزء من المضمون المعياري للحق في السكن اللائق، والحق في الغذاء الكافي، والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة.

والتنوع الثقافي هو أيضا شرط من شروط تحقيق السلام. ولا ينبغي أن توفر الحقوق الثقافية الحق في مفاومة الخلافات، مما قد يؤدي إلى العنف، بل ينبغي أن تمجد التنوع. والحقوق الثقافية هي ناقلات للسلام، حيث أن تفسيرها يأخذ بعين الاعتبار تنوع الموارد الثقافية ويقدره.

وفعالية حقوق الإنسان ليست هي هدف فقط، بل هي أيضا وسيلة أو مورد من موارد التنمية. فالأفراد ليسوا مستفيدين فحسب: بل هم الموضوع الذي تقوم عليه الحريات والحقوق والواجبات. ويستلزم احترام كرامة الإنسان أيضا استحداث ديمقراطية قائمة على المشاركة، وتستند إلى الاعتراف بأن بإمكان الجميع المساهمة في المعرفة، بما في ذلك أولئك المهملون بسبب الفقر.